د. سهام يوسف علي*: الموازنة العراقية وغياب الرؤيا الاقتصادية

تمثل الموازنة العامة للدولة أداة حيوية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. يتطلب تحقيق هذه الأهداف وضع خطة مالية يتم فيها تحديد الأهداف وكيفية توجيه الموارد المالية والسياسات والإجراءات التي سيتم اتخاذها لتحقيق الأهداف الاقتصادية، أي بمعنى آخر ينبغي أن تتجسد الرؤيا الاقتصادية في الموازنة. ومع ذلك تشهد الموازنات العراقية غيابًا ملحوظًا للرؤيا الاقتصادية في إعدادها.

ان الاقتصاد العراقي يعاني من ثلاث مشاكل رئيسة هي: انخفاض معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي والبطالة والفقر، ولكن مازالت الموازنات العامة العراقية بعيدة كل البعد عن المعالجة الحقيقية لهذه المشاكل. بعد عقدين من الهدر والتبذير في المال العام كنا نتوقع ان تكون موازنة 2023 أكثر إنصافًا وكفاءةً في توزيع الإنفاق العام وموائمته مع أهداف تخفيض معدل الفقر وغياب العدالة في توزيع الدخل وخلق فرص العمل، ولكن جاءت موازنة 2023 كسابقاتها تفتقر للرؤية الاقتصادية وذلك لعدم وجود استراتيجية واضحة ومدروسة لتوجيه السياسات المالية والموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي وردت بالبرنامج الحكومي.

ان الرؤيا الاقتصادية ما هي إلا إطار استراتيجي يوجه عملية صنع القرار من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحديد السياسات الاقتصادية المناسبة والإصلاحات اللازمة. ومن خلال هذه الرؤيا يتم تحديد الأهداف

الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتنمية قطاعات الإنتاج الحقيقي وكذلك تحقيق التوازن في الإيرادات والنفقات إضافة إلى تعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية للدولة.

ينعكس وجود رؤية اقتصادية واضحة بشكل ايجابي على الاقتصاد والمجتمع وذلك من خلال مساهمتها في تحقيق التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي المستدام وتحديد الأولويات في الاقتصاد الوطني وتوجيه الاستثمارات والموارد بكفاءة وفعالية.

مؤشرات غياب الرؤية الاقتصادية

يمكن ملاحظة غياب الرؤية الاقتصادية في موازنة 2023 في العديد من المؤشرات ومنها:

1- **عدم الكفاءة في توزيع الإنفاق العام**، والذي بات جلياً وواضحا من خلال المخصصات الضئيلة للنفقات الاستثمارية والتي بلغت 49.462 تريليون دينار (24.8 بالمئة من إجمالي النفقات العامة)، استحوذ قطاع النفط والكهرباء على 44 بالمئة من هذه النفقات بينما بلغت مخصصات قطاع الصناعة 107 مليار دينار فقط. وفي هذا السياق، فإن نسبة النفقات الاستثمارية المنخفضة تشير إلى إهمال التطوير والاستثمار في قطاعات الإنتاج الحقيقية كالزراعة والصناعة وإلى غياب أية رؤية لتنويع مصادر الدخل في العراق. ومما لا شك فيه أن إهمال الدور المحوري للاستثمار في القطاعات الحقيقية للاقتصاد سيؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي الحقيقي ويقلل من توليد فرص العمل وزيادة القيمة المضافة.

2- يشير عجز الموازنة المقدر ب 64,469 ترليون دينار إلى أن **السياسة المالية للحكومة العراقية سياسة توسعية**. وقد اختارت الحكومة تمويل

0.64 من هذا العجز عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي، علما ان إجمالي الدين العام العراقي قد بلغ 95 تريليون دينار(حسب تقرير اللجنة المالية النيابية عن الموازنة)، منها 70 تريليون دينار ديون داخلية. وبهذا بلغت نسبة الدين العام الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي 35% (من الناتج المحلي الاجمالي للعراق المُقدّر بـ 270 تريليون دينار في عام 2021). ان تراكم وزيادة الدين العام العراقي يرفع من درجة المخاطرة ذلك لأن جزءاً كبيراً من الدين العام يُمول لتغطية نفقات جارية في الموازنة العامة مثلما هو وارد في موازنة 2023 حيث بلغت 150 تريليون دينار. وبهذا تكون نسبة النفقات التشغيلية 76%.

إن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لا يشكل خطرًا على الاقتصاد طالما أن الدولة تستخدم تلك القروض في إنشاء مشاريع استثمارية ذات قيمة مضافة تسدد ما عليها ذاتيا حتى لو كان حجمه كبيراً. فمعظم دول العالم مدينة فوق ناتجها الإجمالي بأكثر من 100% بما فيها الدول المتقدمة صناعيا، فنسبة الدين العام الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يمثل 100% و 313% من الناتج المحلي على التوالي بعكس قروض العراق فهي قروض استهلاكية من أجل "الأكل والشرب" وسداد المرتبات، تتحمل أعباءها الموازنة العامة للدولة. ان الزيادة المستمرة في حجم الدين العام قد يؤدي إلى زيادة في تكلفة الدين نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة وخاصة الداخلية منها التي تبلغ 2-3%ومن ثم زيادة في حجم الضرائب من اجل تسديد الدين.

3- مشروع قانون الموازنة العامة تضمن **فرض بعض الضرائب على قطاع المشتقات النفطية**:

1.فرض ضريبة بنسبة 5% على عوائد مبيعات اللتر الواحد من البنزين
2.ضريبة بنسبة 10% على زيت الغاز او الكاز
3.ضريبة بنسبة 15% على الوقود المستورد
4.ضريبة بنسبة 1% على مبيعات النفط الاسود

إن فرض الضرائب أعلاه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع ولكن هذا الارتفاع لا يؤدي إلى انخفاض الطلب على المشتقات النفطية إلا بنسب ضئيلة جداً بسبب انخفاض مرونة الطلب السعرية للطلب عليها، فهي أقل استجابة لتغيرات الأسعار لأنها تعتبر سلعة حيوية، وبالتالي فإن الطلب على هذه السلع الضرورية يكون قليل الحساسية تجاه السعر، فمن الصعب على الناس عدم شراء هذه السلع حتى وإن ارتفع سعرها نتيجة لعدم وجود بديل عملي واقتصادي، وخاصة في بلد يعاني من أزمة الكهرباء "المستعصية." كما أن له آثار سلبية على الاقتصاد العراقي، حيث تصبح المنتجات العراقية غير قادرة على المنافسة بسبب رفع كلف الإنتاج عليها، ناهيك عن ما يسببه فرض هذه الضريبة من رفع أسعار النقل وانعكاس ذلك بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات في السوق، وصولاً إلى ضعف القدرة الشرائية وتراجع المستوى المعاشي للناس.

4- **الهدر والتبذير في المال العام** من خلال سياسات التعيين والتشغيل لأعداد كبيرة من القوى العاملة مع تدني مستوياتهم الإنتاجية لمجرد خلق مرتبات للإفراد حيث بلغت قيمة الرواتب تقريبا 60 ترليون دينار وذلك تلبية لمتطلبات التعيينات الجديدة والبالغة 800,000 الف شخص. ان تشغيل هذه الأعداد الكبيرة بدون وجود فرص عمل حقيقية يعني ارتفاع متوسط كلف الإنتاج وبالتالي تناقص عائد العملية الإنتاجية وفقا لقانون تناقص الغلة. وعند إضافة فقرة الرعاية الاجتماعية إلى الرواتب سترتفع

إلى 87 تريليون دينار والتي تمثل 58% من إجمالي النفقات التشغيلية و74 % من الإيرادات النفطية. إن هذه النسبة التي تُعتبر قياسية بالنسبة للمعدلات العالمية، لا يبدو أنها ستجد طريقاً نحو الانخفاض في ظل غياب أي تصورات لحلول جذرية لمشكلة البطالة وفي ظل خضوع الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003 إلى الإذعان للمطالب الاجتماعية التي تتمثل أساساً في توفير الوظائف في القطاع العام، في مقابل إهمال التنمية والإصلاحات الهيكلية للاقتصاد العراقي.

ان تخصيص معظم الإيرادات العامة للرواتب والنفقات التشغيلية الأخرى دليل على أن اقتصاد الدولة يعيش على وقع أزمة، ويكون من الصعب تخصيص موارد إضافية لتحسين الطاقة الاستيعابية وتنمية قطاعات أخرى من الاقتصاد خاصة وان العراق يعاني من ضعف الطاقة الاستيعابية. وإذا كانت الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ضعيفة، فإن الاقتصاد يواجه صعوبة في توليد إيرادات كافية لتغطية نفقات الحكومة وتمويل العجز، خاصة عندما يكون هناك عجز متكرر في الموازنة وعدم قدرة الاقتصاد على توليد مصادر دخل متنوعة ومستدامة، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الدين العام والاعتماد المتزايد على الاقتراض، وهذا قد يؤثر سلباً على قدرة الحكومة على تمويل الاحتياجات الأساسية مثل الخدمات العامة والبنية التحتية، وبالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي.

5- **نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات** قد بلغت 0.87 وهذه النسبة قد تكون في الحقيقة أعلى من ذلك إلا انها تدلل على ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير جدا على الإيرادات النفطية.

6-**نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة** 1.47، أي تمويل النفقات بكامل الإيرادات مع الحاجة لتمويل إضافي 47%، وهذا الأمر يشير إلى

وجود تحديات في إدارة الموارد المالية للدولة أو تبديد غير مبرر للموارد المالية، وبالتالي يمكن أن يؤثر ذلك على الاستدامة المالية ويزيد من الديون العامة والضغوط المالية على الميزانية العامة.

وختاماً فإن غياب الرؤية الاقتصادية في موازنة 2023 وسابقاتها يعد مشكلة حقيقية تواجه الاقتصاد العراقي، وتؤشر بوضوح إلى ظواهر خطيرة ستنعكس سلباً على اداء الاقتصاد العراقي ولا تساعد إلا على مزيد من تكريس السلبيات وتعاظم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالآتي: انخفاض النمو في قطاعات الإنتاج الحقيقي، ارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الفقر، تفشي الفساد واتساع الفجوة في الدخول والثروات، ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي، انخفاض الاستثمار والاعتماد شبه المطلق على الاستيراد.

ان العراق اليوم بأمس الحاجة إلى صياغة رؤية اقتصادية في موازناته العامة تعطي الأولوية كما يفترض المنطق الاقتصادي والعملي إلى المشاريع التي تساهم في استدامة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتراكم الثروة الوطنية وتحسين جودة الحياة للعراقيين.■

* دكتوراه في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر
14 حزيران/يونيو 2023

. http://iraqieconomists.net/